الفكر التأريخي والاستناد إلى التاريخ في آثار العلّامة الحلّي

د. أحمد باكتجي

ترجمة: السيد جعفر الحكيم

الملخص

انحصرَت المباحث التاريخية في المؤلَّفات الكلاميّة للعلَّامة الحليِّ (ت ٧٢٦هـ)، فلمْ يكن يستعمل العقائدَ والقضايا الكلاميَّة لحلِّ المسائل التاريخيّة ، وكانتْ أغلبُ استناداتهِ التاريخيّة في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، ولمْ يأخذْ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلَّا فيما لا يتعلَّق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشيّة أو المعتقدات العاميّة، وفي العقائد المتعلّقة بأصول الدين التي تستلزم مستندًا معتبرًا فإنّه تمسّك بالاستدلالات العقليّة العرفيّة في موارد قليلة، وكانت أغلب مستنداته الأخبار المتواترة.

ورأى أنَّ إجماع العلماء على نقل خبر أو تأويل آية أنّه بمنزلة التواتر، ونظرًا للأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخيّة بأخبار الآحاد، استعملَ العلامة الحلّي هذا التعريف الموسّع للتواتر في سبيل إيجاد حلّ في الاستنادات التاريخيّة.

الكلمات المفتاحية :

العلامة الحليّ ، التاريخ ، أخبار الآحاد. كشف المراد .

Historical Thought and Reliance on History in the Traces of Allamah Al-Hilli

Dr. Ahmed Bakatji

Translation:Al sayyid. Ja'afar Al-Hakim

Abstract

Historical investigations were limited to the theological writings of Allama al-Hilli (d. 726 AH), he did not use beliefs and theological issues to solve historical issues, and most of his historical bases were in the position of proving issues from the origins of religion, and he did not take the single news and the narrations that provoke discussion except in matters not related to the origins of beliefs such as issues related to the origins of religion. Marginal or colloquial beliefs, and in the religion beliefs related to the origins of that require a reliable document, he stuck to customary rational inferences in few sources, and most of his documents were frequent news.

He believed that the unanimity of scholars on the transmission of a report or the interpretation of a verse is in the same way as frequency, and given the foundations that prevent historical cases from being proven by single narrations, Allama al-Hilli used this expanded definition of frequency in order to find a solution in historical references.

key words:

Al Allamah Al Hilli, History, the single news. Kashf Almurad

المقدمة

الشيخ جمال الدين حسن بن يوسف بن عليّ بن مطهّر المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨-٧٢٦هـ) هو من أبرز وأشهر وجوه الشيعة الإماميّة على طول تأريخ المذهب، وبسبب شموليّته العلميّة كتب في مختلف المجالات، من الكلام والفلسفة والفقه وعلم الرجال، وترك آثارًا خالدة فيها.

الزاوية التي لم تشهد دراسة جادّة في شخصيّته العلمية هي علاقته بِعِلْمِ التأريخ، وهذا هو موضوع البحث الماثل بين يديك، صحيح أنّ العلّامة لم يتناول موضوعة التأريخ بشكل مستقل في مؤلّفاته، ومن المبالغة لو أردنا أن نعدّه من المؤرّخين، إلّا أنّه تداول التأريخ بشكل جادّ ضمن مصنّفاته المختلفة ـ وخصوصًا الكلاميّة منها ـ وطرح أفكارًا مهمّة في هذا الشأن.

المسألة الرئيسةُ في هذا البحث، هي دراسة ماهيّة التأريخ، وكيفية تعامل العلامة معه. والبحثُ في سياق الإجابة عن التساؤل عن مكانة التأريخ في منظومته الفكريّة، وهذا ما سنتابعه ضمن سؤالين تحليليّين، أوّلهما: ما مكانة الاستناد التأريخيّ عند العلّامة؟ والثاني: ما معالم الأفكار التاريخية المنعكسة في مؤلّفاته؟ منهجيّة هذا البحث تعتمد تأريخ الفكر كأسلوب للدِّرَاسَةِ.

بعض مصنّفات العلامة يغلبُ عليها الطابعُ التاريخيُّ تَمَامًا، مثل (الدلائل البرهانيّة في تصحيح الحضرة الغرويّة)، إذ المسألة الأساسيّة في هذا الكتابِ هي إثبات دَفن الإمام عليّ عليه السلام في الغريّ (النجف)، ومضمون الكتاب تلخيص لفرحة الغريّ من تأليف غياث الدين ابن طاوس، مع إضافات من كتب ومنقولات مشايخه كالشيخ نصير الدين الطوسيّ ويحيى بن سعيد الحلّي وابن طحّال الحلي[1].

وبعضها الآخر ـ مثل خلاصة الأقوال ـ مختصّ بعلم الرجال ويحتوي إلى جانب الجرح والتعديل الرجاليّ على شيء من التراجم، ولكن لم يرد فيه بحث تاريخيّ

بالمعنى الأخصّ[٢].

الواقع هو أنَّ أكثر ما يتعلّق بالاستناد التاريخي والفكر التاريخي عند العلّامة مطروح في طيّات تأليفاته الكلاميّة أو ما يتعلّق بالمباحث الكلاميّة. لذلك يتابع البحث الحاضر مسائله في شطرين؛ الأوّل: هو المنحى التأريخيّ في مباحث علم الكلام لدى العلامة، والثاني: المنحى الكلاميّ في التأريخ عنده.

عند البحث في المنحى التاريخيّ في المباحث الكلاميّة ينبغي الالتفات إلى أنّ التوحيد والعدل من بين الأصول الخمسة للمذهب الشيعيّ هما أصلان سابقان للتأريخ (أي: يعودان إلى ما قبل التاريخ)، والمعاد لاحق للتأريخ (أي: يعود إلى ما بعد التاريخ)، ولذا لا توجد علاقة مشهودة بين هذه الأصول الثلاثة وبين التأريخ. ووجه سبق التأريخ في أصلي التوحيد والعدل هو أنّهما متعلّقان بمعرفة الله والاعتقاد به وبصفاته، وهي قضايا ترجع إلى ما قبل أن يُخلق إنسانٌ ويبدأ التأريخ بخلقه، بل إلى ما قبل أن يُخلق الكون أساسًا. كما أنّ المعاد مختصّ بحدث لا يكون إلا بعد نهاية التأريخ، ومادام التأريخ مستمرًّا على وجه الأرض، فلا قيامة ولا معاد.

هذا في حين أنّ الأصلين الآخرين ـ أي: النبوّة والإمامة ـ ممتزجان بالتأريخ أشدّ الامتزاج، والسبب هو العلاقة المباشرة بينهما وبين تاريخ حياة الإنسان على الأرض. وبمعزل عن المباحث العامّة في النبوّة والإمامة التي يبحث فيها عن ضرورة وجود حجّة لله على الأرض بشكل عامّ، فهناك على صعيد الواقع علاقة وثيقة بين النبوّة والإمامة وبين الحضور التأريخي للأنبياء والأئمّة وحياتهم الفرديّة على الأرض كسائر الناس. فعلى مرّ تاريخ حياة البشريّة، يُبعث كلّ واحد منهم في فترة معيّنة ونطاق جغرافيّ معيّن لهداية جماعة معيّنة من الناس، فيقضي مدّة مهمّته بأحداث وقضايا، وفي النهاية، وفي زمن معيّن، تختم حياته بالوفاة غالبًا.

المهمّ في الأصل الثاني من الأصول الخمسة: أنّ التديّن ليس مجرّد عقيدة نظريّة

بالنبوّة فحسب، من دون الإيمان بنبوّة شخص محدّد، فالإنسان لا يعدُّ مسلمًا بمجرّد الإيمان بالأصول العامّة للنبوّة وهو لا يعترف بشخص معيّن بصفة النبوّة.

ومثله بالنسبة إلى الإمامة، فإنّ الشيعة وأهل السنّة وإن كانوا مختلفين كثيرًا في ماهيَّة الإمامة ومصاديقها وخصائص الإمام، إلا أنَّ الذي يميِّزُ الشيعة عن غيرهم من المذاهب الأخرى هو عقيدتهم بإمامة عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام بنصٍّ من النبيّ صلى الله عليه وآله، واليقين بإمامته بعد النبيِّ مِن دون فصل. فهنا أيضًا لا يكفي في الانتساب إلى التشيّع مجرّد العقيدة العامّة بأصول الإمامة من دون العقيدة بإمامة شخص عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تلك الفترة التاريخية المحدّدة.

وهذا يصدق على كلّ واحد من الأئمة الاثني عشر، إذ الكثير من افتراقات الفِرَق الشيعيّة إنّما تكوّنت على أساس الاختلاف التاريخيّ في تعيين الإمام.

اشتُرط في ثبوت النبوّة لشخصٍ، في المصادر الكلاميّة، بأمرين: دعوى النبوّة، وصدور المعجزات[٣]، وهما عنصران تطبيقيّان. فَمَنْ عَاصَرَ النَّبيَّ يُمكن إثبات هذين الأمرين له بشكل مباشر، لكن هذين الأمرين لا يمكن أَنْ يثبتَا للأجيال اللَّاحقة إِلَّا بالوثائق والمستندات التاريخيَّة، كذلك في الإمامة، إذ اعتُبِرَ أَنَّ الشَّرطَ اللَّازِمَ والكافي لتَحَقُّقِهَا هو النَّصُّ[٤]، وهو الآخر لا يمكن تَلَقِّيهِ بالمباشرة إِلَّا للمعاصرين، أمَّا بالنسبة للأجيال اللَّاحقة فهو واقعةٌ تاريخيةٌ تُثبت من خلال الوثائق والمستندات.

بناء على تَقَدَّمَ، يَتَّضِحُ السَّبَبُ وَرَاء هذا التَّلاحُم الكبير بين المباحث الكلاميّة ـ في مجالي النبوّة والإمامة ـ وبين التأريخ، حتّى إنَّ متكلّمين مثل العلّامة الحلّي لم يجدوا بدًّا من أن يتناولوا بحث التأريخ ضمن أبحاثهم.

أ. المنحى التاريخي في مباحث النبوّة:

إنّ جزءًا مُهمًّا من المصنّفات الكلاميَّة للعلامة الحلّيّ هي شروح لمؤلَّفات الشيخ نصير الدين الطوسيّ (٥٩٧-٦٧٢هـ). ومن هنا، كانت مقارنة آراء الشيخ مع العلامة

في بعض الموارد بمثابة مقارنة النصّ مع خلفيّاته، ممّا يوضّح آراء العلامة الحلّي بشكلٍ أفضل وأجلى. لذلك سوف نقارن فيما يلي – في بعض الموارد – بين أفكار العلّامة وأفكار الشيخ نصير الدين الطوسي.

ذكر الشيخ في بحث النبوّة الخاصّة شرطين لإثبات نبوّة الشخص المعيَّن، دعوى النبوّة وإظهار المعجز، وقال في نبوّة النبيّ محمّدﷺ: «محمد رسول الله، لأنه ادّعى النبوّة، وظهر على يده المعجزة، وكلّ من يكون كذلك كان رسولًا من الله»[٥].

ثمّ تابع قائلًا: «أمّا دعواه فمعلومة بالتواتر ...»[٦].

وانتهج العلامة الحلّي الطريقة ذاتها، فقال في خصوص دعوى النبوّة: «أمّا ادّعاء النبوّة فبالتواتر»[٧].

كما قال في موضع آخر في شرح كلام الشيخ نصير الدين الطوسي: «ودعوى النبوّة لا شكّ فيه، لأنه منقول بالتواتر أنهعليه السلام ظهر وادّعى النبوّة، وهو يفيد العلم الضروريّ»[٨].

وورد المضمون نفسه في سائر مؤلّفات العلامة الحلّي أيضًا[٩].

ثمّ الشرط الثاني هو إثبات المعجزة وهذا الشرط قد شغل بالفعل أذهان المؤلّفين طيلة هذه القرون كثيرًا، إذ اهتمّوا به أكثر من اهتمامهم بإثبات أصل دعوى النبوّة؛ وربّما كان السبب هو الاعتراف بالدعوى بشكل عامّ حتّى من قبل مخالفي الإسلام. أمّا بالنسبة إلى المعجزة فقد تقدّم أنّها لا تثبت في الأجيال اللاحقة إلا بالأخبار، لذلك تكون ذات ماهيّة تاريخية. وتجدر الإشارة هنا إلى أحد الآراء النافعة في القرون المتأخرّة وهو كلام الفيّاض اللّاهيجيّ (ت ١٠٧٢هـ)، إذْ قال: إنّ طرق إثبات النبوّة لشخص معيّن بعد انقضاء زمانه، تنحصر في طريق التواتر والأخبار الدالّة على دعوى النبوَّة من قبل ذلك الشخص المعيّن وإظهاره للمعجزة طبقًا لدعواه[١٠].

هناك اختلافٌ دقيقٌ بين رأي الشيخ نصير الدين والعلامة الحلّي في خصوص

المعجـزة، إذ إنَّ الأوَّلَ لم يـصرِّح فـى هذا المجـال إلَّا بالقرآن، فهو ينظـر إلي المعجزة بمنظار المشـاهدة والوجدان، لا التاريخ والأخبار، في حين نجد العلامةَ الحلّيَّ يُصَرِّحُ بِمعجـزاتٍ أُخَـر علاوة على القرآن الكريـم، ولأنَّ شَرْطَ مُعَـاصَرَة النَّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ومشـاهدة المعجزة أمـرٌ مفروغ منه، لذلـك أكّد الجانب التاريخـيّ، وهذا الاختلاف مشهود عند مقارنة عباراتهما، حيث قال الشيخ نصير الدين في رسالة قواعد العقائد:

«والقرآن ممّا لا يمكن أن ينكر، والتحدّي عليه ظاهر»[١١].

وقال العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة:

«منهـا القـرآن العزيـز وهو متواتر لا شـكّ فيه، وإعجـازه ظاهر، لأنـه تحدّى به وخيّرهم بين الإتيان بمثله أو بسورة منه، وبين اتباعه، و بين قتلهم. فاختاروا الأخير، ولو أمكنهم المعارضة اختاروها، لأنّها أسهل من القتل»[١٢]. [١٣]

تناول العلامة الحلّي هذا البحث مرّة أخرى في مناهج اليقين وهو كتاب مستقل في علم الكلام، وقام بدراسة أبعاد الموضوع، فقال في خلال البحث:

«إن القرآن ظهر على يده وهو معجز: وأمّا الصغرى فبالتواتر، وأما الكبرى فلأنّه تحدّى به العرب مع بلوغهم الغاية في الفصاحة، وعجزوا عن ذلك»[١٤].

ثـمّ اسـتمرّ في هذا البحـث فاعتمد المنحـى التاريخيّ حتّى في موضـوع التحدّي ـ كـما هو المفـروض ـ لأنّ عجز الكفّار في مقـام المعارضة وإثبـات عجزهم عن إجابة التحدّي، لا يثبت إلا من خلال المسـتندات والوثائق التاريخية التي لا طريق إليها إلا من خلال الأخبار.

ثمّ من الأسـس المشـتركة بين العَلَمين في إثبات المعجزات: استنادهما إلى التواتر، وإلى نـوع خاصّ منه، وقد اسـتعمل في مصنّفات نصير الدين من غـير تقرير كيفيّته، خلافًـا لعبارات العلامة الحلّي الذي قام بنوع من التقرير والبيان له. وفي هذا الصدد، لابـدّ أن نراجع أوّلًا كلام الشـيخ حيث قال: «وأما ظهـور المعجزة عليه، وإن كانت

رواياته مختلفة، لكنَّها أكثر ممّا يمكن أن ينكر»[١٥].

وقال العلامة في توضيح هذه العبارة: «ومنها انشقاق القمر و ... وغير ذلك من المعجزات التى لا تحصى كثرة، وهذه المعجزات وإن ظهرت ظهورًا تقارب التواتر إلا أن مجموعها بلغ حدّ التواتر»[١٦].

ونقول في توضيح ذلك: إنّ عدم تصريح الشيخ نصير الدين الطوسيّ في عباراته المختصرة إلَّا بالقرآن الكريم من بين جميع معجزات النبيّ صلى الله عليه وآله، وإنّ شرْح وتفصيل العلامة الحليّ لبعض المعجزات الأخرى والتصريح بها، يمكن حمله ببساطة على انتهاج الشيخ نهج الاختصار في عباراته، بيد أن الاختلاف الدقيق في نظريتهما يعود في الحقيقة إلى اختلاف فهمهما لمسألة التواتر.

وقد ورد في كلامهما ذكر «الاختلاف» في الأحاديث والروايات، وهذه المفردة تعود إلى مصطلح قديم هو «اختلاف الحديث» ويُقصد به التعارض بين روايتين أو عدّة روايات، لذلك عندما يتحدّث الطوسى عن «اختلاف» الروايات في باب معجزات النبيّ صلى الله عليه وآله فإنّه يشير إلى التعارض بين مضامين هذه الروايات، وليست مسألته ما قد يتبادر إلى ذهن المتحدّث العصريّ الذي ينتقل ذهنه إلى تنوّع وتعدّد الروايات الواردة في باب من الأبواب.

العلامة الحلّي لم يتطرّق في شرحه لعبارة الشيخ نصير الدين إلى وجود التعارض بين روايات المعجزات، ويبدو أنّه لا يعتقد أساسًا بوجود هذه المشكلة. وهذا الاستنتاج ليس بمعنى أنّ العلامة الحلّي كان يعالج التعارض بين روايات المعجزات (في مقام الإثبات) من خلال نفي أحد الأطراف المتعارضة، كما لا يعني أنّ العلامة كان (في مقام الثبوت) يعدّ هذا التعارض مجرّد إساءة فهم، بل الصحيح أن نحمل فعل العلامة على أنّه لم يعدّ الجزئيَّات المثيرة للجدل في هذه الروايات جديرة بالاهتمام. الظاهر أنّه كان يهتمّ في مضامين هذه الروايات بالجزء الذي يتحدّث عن أصل صدور

المعجزة، وكان يرى إمكانيّة غضّ النظر عن الجزئيّات المتعلّقة بكيفيّة صدور المعجزة التي تؤدّي إلى تعارض هذه الروايات.

ومن الممكن أن نحمل فعل العلامة على أنّه كان يجمع الجوهر المشترك بين هذه الروايات ـ أي أصل صدور المعجزة ـ بتفكيك مكوّنات الروايات في سبيل استنتاج نوع من التواتر في الجزء المشترك بينها، ممّا قد يسمّى: «التواتر التحليليّ» أو «التواتر الجزئيّ»[١٧]، الذي على الرغم من شبهه بالتواتر المعنويّ إلا أنّه يختلف عنه. وبالتعبير الرياضي: هو نوع من تحليل الروايات المتعارضة إلى العوامل المكوّنة في سبيل تحصيل نتاج متقوّم جدير في الاستدلالات التاريخية.

بعد هذا التوضيح، من المهمّ أن نعرف أنّ الشيخ أساسًا لم يستعملْ مفردةَ «التواتر» في عباراته وإنّما تحدث فقط عن عدم إمكانيّة نفي وإنكار المعجزات، والسبب هو أنّ الفهم التقليديّ للتواتر لايتحمّل هذا المقدار من الاختلاف. فالعلامة الحلّي هو الذي أجاز لنفسه الاستفادة من تعبير التواتر في هذا المجال، من خلال ما أشير إليه من صياغة المفاهيم. ولا يخفى أنّه، وإن أكثر من ذكر المعجزات النبويّة في كشف المراد، إلاّ أنّه لم يتحدّث هناك عن التواتر أبدًا[١٨].

ب ـ المنحى التاريخيّ في مباحث الإمامة

كما تقدّم في بحث الإمامة أيضًا، فإنّ الإمامة الخاصّة هي محلّ ظهور الملازمة بين علمي الكلام والتأريخ، وتستهلّ مباحثها بقضيّة استخلاف النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وإمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بعده مباشرة. وفي هذا القسم من المحادثات الكلاميّة في أغلب الكتب، ومنها مؤلّفات العلامة الحلّي، مدار البحث هو النصّ على إثبات هذه الخلافة، سواء من النصوص القرآنيّة أو الأحاديث النبويّة. وأهمّ وثيقة حديثية عند الاستناد إليها في هذا المجال: حديث واقعة غدير خمّ، ومعه طيف واسع من أحاديث أخرى يمكن الاستناد إليها.

في (نهج الحق) أَفادَ العلامة الحلّي في هذا المجال من حديث الغدير برواية أبي سعيد الخدري، من دون أنْ يَتَطَرَّقَ إلى بحث الصحَّة السنديَّة[١٩] لهذا الحديث، لكنّه دافع عن اعتباره السنديّ في مُصَنَّفَاتِهِ الأُخَر اعتمادًا على التواتر.

اختار الشيخ نصير الدين في تجريد الاعتقاد حديثي الغدير والمنزلة من بين النصوص الروائيّة، وصرّح بتواترهما[٢٠]. وذكّر العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة أنّ جميع المسلمين ـ أي جميع الفرق والمذاهب ـ نقلوا هذه الرواية بالتواتر، وإن وُجد اختلاف بينهم فليس في الاستناد وإنّما في الدلالة على الإمامة وعبارته كما يأتي: «وقد نقل المسلمون كافة هذا الحديث نقلًا متواترًا، لكنهم اختلفوا فى دلالته على الإمامة»[٢١].

وأكّد العلامةُ في شرح حديث المنزلة، تواتر المسلمين في النقل، ورجوع الاختلاف إلى مدلول الحديث قائلًا: «وتواتر المسلمون بنقل هذا الحديث، لكنهم اختلفوا فى دلالته على الامامة»[٢٢].

هكذا نقدّم منهجًا لحلّ التعارض بين الرواية والدراية، وهذا هو السبب الرئيس الذي دعا العلامة إلى طرح مبحث الدلالة.

زِدْ على هذه الأحاديث، أحاديث أخرى في باب النصّ على إمامة الإمام عليّ عليه السلام التي استند إليها الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة أيضًا من باب المعاضدة لا التواتر والوثوق، إذ إنّها لو انفردت في المقام، لم يكن لها تلك الدرجة من الاعتبار بحيث يعتمد عليها لإثبات مثل هذه الدعوى. من هذه النوع من الاستناد أيضًا يمكن الإشارة إلى أخبار استخلاف النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام عليّ عليه السلام على المدينة عند خروجه إلى بعض غزواته صلى الله عليه وآله، والأحاديث التي عرّف فيها الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عليًّا عليه السلام أخًا ووصيًّا وخليفةً له وقاضيًا لديونه من بعده[٢٣].

في البحث عن النصوص في الأحاديث النبويّة، تمسّك الشيخ نصير الدين بعدد

منهـا مثل حديث «إمـرة المؤمنين» ، وعدَّها «نصًّا جليًّـا» وعبارته: «وللنصّ الجليّ في قولـه صلى الله عليه وآله مخاطبًا لأصحابه: سـلّموا على عـليّ بإمرة المؤمنين، وأنـت الخليفة بعدي، وغيرهما»[٢٤].

والواقـع أنّ مراده مـن هذا الطيف من الأخبـار هي الأحاديث التـي وإن لم يدّع التواتر السـنديّ فيها، إلا أنّه لا يشـوب دلالاتها أيّ شـكّ والتباس، فهي صريحة في إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام بشكل وافٍ. وعاود العلامة الحلّي في توضيح هذه الموارد مبنـاه في التواتـر التحليليّ وقال: «والنصوص في ذلك كثـيرة، بل أكثر من أن تحصى، ذكرها المخالف والمؤالف إلى أن بلغ مجموعها التواتر»[٢٥].

كما أشـار في خصـوص حديث يوم الـدار إلى نمط خـاصّ من التواتـر ، إذ قال: «وتواترت أحاديث الإمامية ونقلها غيرهم نقلًا شائعًا ذائعًا»[٢٦].

وفي الحديث عن هذا اللون من المسـتندات التي عبّر الشيخ والعلامة عنها بالنصّ الجليّ وعلاقتها بالتواتر، ورد في مناهج اليقين للعلامة: «النقل المتواتر عن الرسول صلى الله عليه وآله بالنصّ الجليّ عليه، فإن الشـيعة مع كثرتها وتفرّقها في البلاد يتناقلون خلفًا عن سلف أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ...»[٢٧].

هذه العبارة صريحة بأنّ مستنده في هذا الموضع هو تواتر الإماميّة فقط، وليس جميع المسـلمين، لكنّه استند إلى كثرة الشيعة وتوزّعهم الجغرافيّ، لإثبات استحالة تواطئهم عـلى الكذب، لأنّ مبنـاه في حجيّـة التواتر هو انتفـاء احتمال التواطـؤ على الكذب، ويمكن من خلال العنصرين المذكورين بواسـطة النقل المُنحصر في الشيعة ـ أيضًا ـ أن ننتهي إلى انتفاء التواطؤ المطلوب.

فضلًا عن مسـألة النصّ على الإمامة في الأحاديث النبويّة، تناول الشـيخ ـ وبالتبع العلامة الحلّي ـ إثبات إمامة الإمام عليّ عليه السلام من طريقين آخرين، يتشـابكان مع التأريخ أيضًا، ونذكرهما تحت عنوان النوع الثاني والثالث.

النوع الثاني هو الاستناد إلى السيرة النبويّة لكن ليس عن طريق نَقْلِ روايات فعل النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله عن رواة معيّنين، كما يلاحَظ في الأحاديث عمومًا، بل من خلال نظرة عامّة للطابع العامّ الذي يحكم حياة النبيّ صلى الله عليه وآله، كما يمكن هنا استنتاج نوع من التواتر التحليليّ بحسب رأي العلامة الحلّي. لكن هذه الخصوصيّة لا تستفاد إلا من ظرف الاستدلال، ولا يوجد تصريح بها من قبل الشيخ ولا حتّى العلامة.

من أبرز مظاهر هذا النوع من الاستدلال: استناد الشيخ نصير الدين الطوسي ـ وبإجمال شديد في العبارة ـ إلى العصمة بطريقة كلاميّة محضة إلى جانب تذكيره بأنّ سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله أيضًا تقتضي النصّ على إمامته عليه السلام فقال:

«والعصمة تقتضي النصّ، وسيرته صلى الله عليه وآله»[٢٨]

في توضيح هذه العبارة، تعرّض العلامة الحلّي إلى بعض أبعاد شخصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وحياته، ولاسيَّما حرصه على المسلمين واهتمامه بمصالحهم، وعندما نأخذ هذه الخصوصيّة المسلّم بها من السيرة النبويّة لتكون كبرى القياس، ونرفقها بصغرى أنّ تعيين الخليفة من أبرز مصاديق الحرص ومن أهمّ مصالح المسلمين، يستنتج من ذلك ضرورة النصّ على الإمامة[٢٩].

النوع الثالث من الاستدلال يعود إلى النصوص القرآنيّة حيث يستفاد من روايات أسباب النزول اختصاصها بالإمام عليّ عليه السلام، ومن الآيات المعتمدة في هذا السياق، آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ...﴾[٣٠]. أشار الشيخ نصير الدين باختصار إلى أنّ الأوصاف المذكورة في هذه الآية لوليّ المؤمنين لم تجتمع إلا في الإمام عليّ عليه السلام، لكن من دون أن يوضّح كيفيّة نقل ذلك، بينما تمسّك العلامة الحلّي في هذا الخصوص بإجماع المفسّرين على نزول الآية في إمامة الإمام عليّ عليه السلام[٣١].

في موضع آخر وبالطريقة ذاتها، عدّ العلامة الحلّي أنّ الوليّ المنصوب في الآية ﴿... فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ...﴾[٣٢] هو الإمام عليّ عليه السلام استنادًا إلى إجماع المفسّرين[٣٣].

إذن، أهمّ استدلال في تعيين أشخاص الأئمّة هو الاستناد إلى النصّ، لكن ذكرَت الكتب الكلامية ومنها مؤلّفات الشيخ نصير الدين الطوسي والعلامة الحلّي طريقًا آخر مثلما ورد في باب النبوّة في شخص معيّن، بأن تثبت الإمامة للشخص المعيّن بشرطي الدعوى وإظهار المعجز.

تقرير ذلك أن الإمام هو الذي يدّعي الإمامة وتظهر منه معجزة تُثبت دعواه. وهذا يشبه إثبات النبوّة، لذلك يمكن إثبات إمامة الشخص من هذا الطريق استقلالًا. من هنا ذُكر هذا الطريق في الكتب الكلاميّة في عرض النصّ وليس في طوله كما لوحظ في بحث النبوّة. والشرطان هنا مرتبطان وممتزجان مع التأريخ بشكل وثيق. في هذا الخصوص، نلاحظ أوّلًا عبارة الشيخ حيث قال: «ولظهور المعجزة كقلع باب خيبر، ومخاطبة الثعبان على منبر الكوفة ... وادّعى الإمامة، فيكون صادقًا»[٣٤].

وقال العلامة الحلّي في شرح هذه العبارة: «هذا دليل آخر على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وتقريره أنه ظهر على يده معجزات كثيرة، وادّعى الإمامة له دون غيره، فيكون صادقًا»[٣٥].

هنا أيضًا ـ حيث يتعلّق الموضوع بدعوى الإمامة ـ يكون المستند التواتر، كما بيّنه العلامة متابعًا كلامه: «وأما المقدمة الثانية فظاهرة منقولة بالتواتر، إذ لا يشكّ أحد في أنه عليه السلام ادّعى الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله»[٣٦].

التوضيح المذيّل في العبارة من انتفاء الشكّ في الموضوع، هو مستمسك إثبات التواتر، ممّا يكشف حقيقة التواتر الذي يقصده وأنّه ليس تواترًا لفظيًّا بمعنى اجتماع جماعة كثيرة على نقل كلام معيّن، وإنّما هو تواتر تحليلي يعتمد عنصرًا مشتركًا بين الكثير من الروايات التي لا يُختلف عليها.

بعض مستندات إثبات الإمامة لأشخاص الأئمّة عليهم السلام الواردة في المصادر الكلاميّة ـ ومنها مؤلّفات الشيخ نصير الدين والعلامة ـ اقتصرت على نقل فضائلهم عليهم السلام بشكل

عامّ، لكن ما يتعلّق ببحثنا هو تلك الفضائل المتعلّقة بالأحداث والتطوّرات التاريخيّة.

ومن جملة المصادر كتاب (كشف المراد) للعلامة، الذي استعرض الماتن فيه فضائل الإمام عليّ عليه السلام التي تثبت أولويّته وأفضليّته على منافسيه[٣٧]. وكذلك كتابه (الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام)، إذ يُشَكِّل البحثُ عن فضائل الإمام عليه السلام الجزء الأكبر منه، فقد جمع المصنّف كمًّا كبيرًا من أحاديث الفضائل من غير دعوى التواتر فيها[٣٨] والظاهر أنّه كان كان يقصد إثبات أفضلية الإمام عليه السلام من مجموع هذه الروايات الكثيرة عن طريق التواتر التحليليّ. الأساس والهدف ذاته معتمد في كتابه الآخر تحت عنوان الحجج القويّة في إثبات الوصيّة لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، إذ تناول الماتن البحث عن تواتر أحاديث مثل حديث الغدير، وذكر جمًّا غفيرًا من أخبار الفضائل لتكون حجّة قويّة وإثباتًا مجموعيًّا لإمامة الإمام عليّ عليه السلام[٣٩].

كما تقدّم آنفًا، فبعض هذه الفضائل مرتبطة بتأريخ صدر الإسلام والسيرة العمليّة للإمام عليّ عليه السلام ولها ماهيّة تاريخيّة، مثلًا: إنّ من الفضائل التي أَكَّدَتها المُؤَلَّفات الكلاميَّة المعروفة: مشاركة الإمام عليّ عليه السلام في مختلف غزوات النبيّ صلى الله عليه وآله وحروبه باستبسال وثبات عظيمين، في حين لم يثبت الكثير من المسلمين[٤٠].

واختصّت أجزاء رئيسة من كتاب (منهاج الكرامة) بالاستدلال على إمامة الإمام عليّ عليه السلام من خلال شرح أحواله وسيرته العمليّة، وفي بعض عنوانات أقسام الكتاب عبارات مثل:

«المنهج الرابع فى الأدلة الدالة على إمامته المستنبطة من أحواله عليه السلام»[٤١].

ورد في المصادر الكلاميّة في عرض الفضائل المذكورة الاستدلالُ بنقاط الضعف في الطرف المقابل، أي الاستدلال السلبيّ الذي يهدف إلى نفي صلاحيّة المنافسين لمنصب الإمامة، وماهيّة الكثير منها ماهيّة تاريخيّة.

الشيخ نصير الدين والعلامة تناولا البحثَ عن الجانب السلبيّ من عدم صلاحيّة

مَـن بويع من الخلفاء بعد النبـيّ صلى الله عليه وآله لهذا المنصب في مباحث الإمامـة بعد ذكر الأدلّة الإيجابيّـة مـن النصـوص والفضائل، ومـن الأمور التي اسـتندا إليهـا: كفرهم قبل إسـلامهم، أو منع الخليفـة الأول فاطمة الزهراء عليها السلام إرث أبيها، وهذه اسـتدلالات قائمـة عـلى تقارير تاريخيّـة. لكن الشـيخ والعلامة لم يتحدَّثـا عَن مَـدَى اعتبارِ هذه الروايـات، واقتصرا على اعتبارها بحثًا تكميليًّـا في باب إمامة الإمام عليّ عليه السلام جاوزاه من غير التشـدّد في تقييم أسـانيد الروايات[٤٢]. ويمكن حمل هذا التساهل على أنّه لا خلاف بين الشـيعة وأهل السنّة في نقل هذه الروايات، فَاعتَمَدَا اتفاق الفريقين بديلًا عن التواتر.

وفي هذا الصدد، خصّص العلامة الحلّي في منهاج الكرامة فصلًا ذكر في عنوانه: «الفصل الخامس في أنّ من تقدّمه لم يكن إمامًا، ويدلّ عليه أمور ...»[٤٣].

في إطـار هذا المنحى السـلبيّ، كانت ذروة انتفاع العلامـة بالتأريخ في موضع من كتاب (نهج الحقّ)، إذ اسـتند إلى جزئيّات قضيّة السقيفة ليعدّها بيعة غير معتبرة لقلّة المشـاركين فيها. وقد ورد في تلك العبارة أنّ ثبـوت الإمامة لأبي بكر إنّما كانت لبيعة عمر بن الخطّاب له ورضا الأربعة الحاضرين معه في السـقيفة وهم أبو عبيدة الجرّاح وسالم مولى حذيفة وبشير بن سعد وأسيد بن حضير[٤٤].

نقول تكملةً للبحث: إنّ المصادر الكلاميّة لم تشـهد تفصيلًا بشأن الإمامة الخاصّة وتعيينًا لسـائر الأئمّـة الاثني عشر بقدر ما ورد في الإمام عـليّ عليه السلام، لكنّ الموجود منه متماثل في المنهج الاسـتدلاليّ والأسـس تقريبًا. وإلى جانب التمسّك بالنصوص، فقد حاولت المصادر في السـياق ذاته أن تبيّن كفاءتهـم عليهم السلام وأولويّتهم للإمامة من خلال طـرح فضائلهم ضمـن مقاطع من حياتهم وسـيرتهم العمليّة. قـال العلامة الحلّي في مقدّمـة كتاب المسـتجاد من كتاب الإرشـاد في خصوص الهـدف الرئيس من تأليف الكتاب:

«فهذا كتاب مشتمل على أسماء أئمة الهدى عليهم السلام وتاريخ أعمارهم وذكر مشاهدهم وأسماء أولادهم وذكر طرف من أخبارهم المفيدة لعلم أحوالهم، ليقف الطالب على ذلك وقوف العارف بهم، ويظهر له فرق ما بين الدعوى والاعتقاد»[٤٥].

وكما تقدّم فإنّ العلامة استفاد في مصنّفاته الكلاميّة من تأريخ الفرق والافتراقات المذهبيّة أيضًا للدفاع عن المواقف الاعتقاديّة للإماميّة الاثني عشريّة، ومن جملة ذلك: ما ورد في كتاب مناهج اليقين تحت عنوان «البحث الخامس في اختلاف الناس في الأئمّة» من ذكر تاريخ فرق الشيعة بالتفصيل[٤٦]. وأكثر من ذلك كتابه (كشف الفوائد)، إذْ أشار فيه إلى تأريخ افتراقات الإماميّة ومناقشات المذاهب في تعيين الأئمة إثباتًا لإمامة الأئمة الاثني عشر في فصل تحت عنوان «في البحث عن الإمامة وبعض فرق الإماميّة»[٤٧].

ج. المنحى الكلامي في البحث التاريخي

المنحى الكلامي في البحث التاريخي ظاهرة معروفة في مجال الدراسات الدينيّة (من داخل المنظومة الدينية) ليس فقط على مستوى العالم الإسلاميّ بل في سائر الديانات أيضًا، إذْ تَحكم العقائد الكلاميّة فهمَ التأريخ، والعقيدة ليست أساسًا لقراءة الروايات التاريخية فحسب، بل هي التي تحكم نقد الروايات التاريخية أيضًا. وبعبارة أخرى: في هذا المنحى، كلّ تقرير تاريخيّ يعدّ مقبولًا إذا كان متوافقًا مع العقائد الكلاميّة، وأمّا إذا تعارض معها فإنّه يُردّ أو يؤوّل إلى معنى متوافق مع العقائد مهما كان استناده قويًّا في دراسة الدين (من الخارج).

يسيطر هذا المنحى على الأجواء الدينية التقليديّة، فمن المتوقّع وجوده في مؤلّفات العلامة الحلّي أيضًا ولا يتصوّر خلوّها منه. وقد تكرّر سلوك المنحى الكلامي في دراسة الروايات التاريخية في مصنّفاته ولاسيَّما عند تعارض هذه الروايات مع عصمة الأنبياء والأئمّة، إذْ قَامَ بِرَدِّهَا أو تأويلها. ففي مُؤَلَّفَاتِهِ هناك قائمةٌ من المعاصي المنسوبة إلى

المعصومين ومحاولات من العلامة في سبيل دفع تلك الشبهات والدفاع عن حريم العصمة[٤٨].

كما أن هناك موارد نادرة من محاولاته في تسويغ بعض الروايات التاريخية ودفع الشبهات التي تثار حولها، إذْ جاوزت تلك المحاولات حدود المقتضيات الكلاميّة وأخذت طريقها نحو الاستحسان. ومدار البحث فيها هو الدفاع عن حرمة أهل البيت عليهم السلام بمعناه الواسع الشامل لغير المعصومين أكثر من أن يكون دفاعًا عن أصل العصمة الكلاميّ. فعلى سبيل المثال، بدأ العلامة بحثًا في الجواب عن سؤال كان موضوعه الدفاع عن غير المعصومين من آل أبي طالب مثل محمّد بن الحنفيّة ابن الإمام عليّ عليه السلام وعبد الله بن جعفر ابن أخيه، فقال:

«والسيد محمد بن الحنفية وعبدالله بن جعفر وأمثالهم أجلّ قدرًا وأعظم شأنًا من اعتقادهم خلاف الحق، وخروجهم عن الإيمان الذي يحصل بارتكابه الثواب الدائم والخلاص من العقاب الدائم. وأما تخلفه عن نصرة الحسين عليه السلام فقد نقل أنه كان مريضًا، ويحتمل في غيره عدم العلم بما وقع لمولانا الحسين عليه السلام من القتل وغيره، وبنوا على ما وصل من كتب الغدرة إليه وتوهموا نصرتهم له»[٤٩].

بناء على ما تقدّم من النماذج، لا يُعدُّ التاريخ الكلاميّ منحًى حاكمًا على مؤلّفات العلامة الحلّي، حتّى في المواضع التي أراد فيها التوفيق بين الروايات التاريخية والعقائد الكلاميّة فإنّه غالبًا ما حاول تقديم استدلال غير كلاميّ على دعواه سواء كانَ تاريخيًّا أو عرفيًّا.

من نماذج الاستدلال التاريخي في دفع الشبهات الكلامية ما قاله في دعوى وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله من غير تعيين خليفة:

«وكان صلى الله عليه وآله إذا سافر عن المدينة يومًا أو يومين، استخلف فيها من يقوم بأمر المسلمين، ومَن هذه حاله كيف ينسب إليه إهمال أمّته، وعدم إرشادهم في أجلّ الأشياء وأسناها

وأعظمها قدرًا وأكثرها فائدة وأشدّ حاجة إليها وهو المتولي لأمورهم بعده، فوجب من سيرته عليه السلام نصب إمام بعده، والنصّ عليه، وتعريفهم إيّاه، وهذا برهان لمّي»[٥٠].

وهو استدلال تاريخيّ من حيث إنّه تمسّك فيه بسيرة الرسول صلى الله عليه وآله العمليّة استنادًا إلى التواتر التحليلي وليس اللفظيّ.

ومن استدلالاته العرفيّة نقده لقصّة قدوم النبيّ صلى الله عليه وآله إلى المدينة في الرواية التي وَرَدَ فيها ضرب نساء المدينة للدفّ ورقص النبيّ بأكمامه، إذْ قَالَ: «وهل يصوّر مثل هذا عن رئيس، أو من له أدنى وقار!»[٥١]

كما في قصّة ذهابه صلى الله عليه وآله إلى المصلّى ثمّ خروجه منه ليغتسل عندما تذكَّر أَنَّهُ مُجنِبٌ، إذْ قَالَ العلَّامَة: «فلينظر العاقل هل يحسن منه وصف أدنى الناس بأنّه يحضر الصلاة ويقوم في الصفّ وهو جنب!»[٥٢].

وهناك موارد أخرى استند العلامة فيها إلى اتّفاق العلماء، كلّها في المنحى الكلامي في الروايات التاريخية. وتقدّم خلال مباحثنا أنّه كثيرًا ما تمسّك بإجماع واتّفاق العلماء ليكون مستندًا بديلًا وبمنزلة التواتر، مثل ما في الجواب عن صحَّةِ انتسابِ قضيَّة الإفك إلى عائشة زوجة النبيّ صلى الله عليه وآله، إذْ قَالَ:

«ما عرفتُ لأحد من العلماء خلافًا في أن المراد بها عائشة»[٥٣].

العلامة ومن خلال المنحى التاريخي، حافظ على العقائد الكلاميّة، كما نقد عقائد عوام الناس، ومنها العقيدة المشهورة في كون مرقد الإمام عليّ عليه السلام في النجف مجاورًا لمثوى النبيّ آدم عليه السلام ونوح عليه السلام، فبيّن عدم ثقته بهذا النقل، وقال:

«هذا شيء مشهور، والاعتماد فيه على النقل، ومع ذلك فأيّ فضيلة لأمير المؤمنين!»[٥٤].

النتائج

تكاد تنحصر جميع موارد تعامل العلامة الحلّي مع التأريخ في المباحث الكلاميّة، وهذا الميل إلى التأريخ في مصنّفاته الكلاميّة معناه أنّه حتى حين يكون ملتحمًا مع التاريخ فإن هدفه استعمال التاريخ من أجل تعزيز مباحثه الكلامة.

ونظرًا إلى انحصار مباحثه التاريخية في مؤلّفاته الكلاميّة، نستنتج أنّه كلّما سلك «المنحى التاريخي في علم الكلام» كان ذلك بغية حلّ المسائل الكلاميّة بواسطة التأريخ، وكلّما اتّبع «المنحى الكلامي في التأريخ» كان هدفه هو الخلاص من الشبهات والمآزق الكلاميّة. فالنتيجة المهمَّة هي أنّ العلامة الحلّي لم يكن أبدًا من حماة هواة استعمالِ العقائد والقضايا الكلاميَّة لحلِّ المسائل التاريخيّة.

بما أنّ غالب استنادات العلامة التاريخيّة هي في مقام إثبات قضايا من أصول الدين، فإنّ الأدلّة القطعيّة واليقينيّة هي الوحيدة ـ من وجهة نظره في الأقلّ ـ التي يمكن الرجوع إليها ، وهو لمْ يأخذْ بأخبار الآحاد والروايات المثيرة للنقاش إلّا فيما لا يتعلّق بأصول العقائد مثل القضايا الهامشيّة أو المعتقدات العاميّة، ومنها تحديد مدفن الإمام عليّ عليه السلام الذي هو من القضايا الهامشيّة، إذِ انتهَجَ نَهْجَ سَائر الرواة في الاكتفاء بجمع الأخبار من دون التعرّض إلى نقد اعتبارها. كما ألقى بالعهدة على الراوي في موضوع دفن الإمام عليّ عليه السلام بين نبيّ الله آدم عليه السلام ونوح عليه السلام بوصفه معتقدًا عاميًّا.

وفي العقائد المتعلّقة بأصول الدين التي تستلزم مستندًا معتبرًا فإنّه تمسّك بالاستدلالات العقليّة العرفيّة في موارد قليلة، وكانت أغلب مستنداته الأخبار المتواترة.

والرجوع إلى الأخبار المتواترة في فكر العلامة الحلّي له خصوصيّة متميّزة وهي البحث عن المكوّنات والعوامل المشتركة بين الروايات المختلفة ممّا عبّرنا عنه بالتواتر التحليليّ، علمًا بأنّه رحمه الله كان يرى إجماع العلماء واتّفاقهم على نقل خبر أو تأويل آية أنّه

بمنزلة التواتر. في هذا النطاق المحدود من الأخبار المتواترة بتعريفها المضيّق ونظرًا الى الأسس المانعة من إثبات القضايا التاريخيّة بأخبار الآحاد، استعملَ العلامة الحلّي هذا التعريف الموسّع للتواتر في سبيل إيجاد حلّ في الاستنادات التاريخيّة.

الهوامش

(١)الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغرويّة: ٨٣٧ و ٨٤٧ و ٨٤٩.

(٢)يراجع: خلاصة الأقوال.

(٣)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٤)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٦)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨.

(٨)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٢.

(٩)على سبيل المثال، يراجع: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١، مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨-٢٦٩.

(١٠)گوهر مراد: ٢٧١.

(١١)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٢)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٣)هناك تعبير آخر قريب منه في: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢١.

(١٤)مناهج اليقين في أصول الدين: ٢٦٨-٢٦٩.

(١٥)قواعد العقائد: ٤٨٦.

(١٦)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٣.

(١٧)كان الأصل الفارسي لهذا التعبير، من إبداع الباحث نفسه، لذلك تمّت الترجمة للمصطلح بأقرب تعبير يتناسب مع مراد الباحث.

(١٨)يراجع: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد:٢٢١-٢٢٣.

(١٩)نهج الحقّ: ١٩٢.

(٢٠)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢١)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٢)المصدر نفسه : ٢٣١.

(٢٣)يراجع: تجريد الاعتقاد: ٩٤-٩٥، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣١-٢٣٢، منهاج الكرامة: ٢٦.

(٢٤)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٢٦)المصدر نفسه: ٢٢٩.

(٢٧)مناهج اليقين في أصول الدين: ٣١٠-٣١١.

(٢٨)تجريد الاعتقاد: ٩٤.

(٢٩)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٣٠)سورة المائدة، الآية ٥٥.

(٣١)تجريد الاعتقاد: ٩٤، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٠.

(٣٢)سورة التحريم، الآية ٤.

(٣٣)نهج الحقّ: ص ١٩١-١٩٢.

(٣٤)تجريد الاعتقاد: ٩٥.

(٣٥)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٢.

(٣٦)المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٣٧)المصدر نفسه:٢٣٩- ٢٤٥.

(٣٨)الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

(٣٩)الحجج القوية في إثبات الوصية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٤٠)يراجع: كشف اليقين: ١٢٢-١٦٥، نهج الحقّ: ٢٤٨-٢٥١.

(٤١)منهاج الكرامة: ٧٢ وما بعدها.

(٤٢)تجريد الاعتقاد: ٩٥-٩٦، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣.

(٤٣)منهاج الكرامة: ٨٥.

(٤٤)نهج الحقّ: ١٦٩-١٧٠، للاطلاع على قائمة مفصّلة من النقد، يراجع: منهاج الكرامة: ٤٢-٥٠، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٣٣-٢٣٨.

(٤٥)المستجاد من كتاب الارشاد: ٣.

(٤٦)مناهج اليقين في أصول الدين: ٣٠١-٣٠٣.

(٤٧)كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد: ٧٩-٨٣.

(٤٨)الرسالة السعديّة: ٣٥٥-٣٥٦، نهج الحق: ١٤٦-١٥٤.

(٤٩)أجوبة المسائل المهنّائيّة: ٣٨-٣٩.

(٥٠)كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: ٢٢٩.

(٥١)نهج الحقّ: ١٥٠.

(٥٢)المصدر نفسه:١٥٠.

(٥٣)أجوبة المسائل المهنّائيّة: ١٢١.

(٥٤) المصدر نفسه: ٥٠-٥١.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

-أجوبة المسائل المهنائيّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، قم، مطبعة الخيام، ١٤٠١ق.

-الألفين في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، الكويت، مكتبة الألفين، ١٤٠٥ق/ ١٩٨٥م.

-تجريد الاعتقاد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، (ايران) طبعة حجريّة.

-الحجج القوية في إثبات الوصية لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، بيروت، دار الأضواء، ١٤٠٦ق.

-خلاصة الأقوال، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: جواد قيومي، قم، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤١٧ق.

-الدلائل البرهانية في تصحيح الحضرة الغرويّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: جلال‌الدين محدث ارموي، ملحق الغارات، ج٢، تهران، چاپخانه بهمن، ١٣٥٥ش.

-الرسالة السعديّة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، ضمن كلمات المحققين، تهران، طبعة حجريّة، ١٣١٣ق.

-قواعد العقائد، محمد بن محمد نصيرالدين الطوسي، ضمن: ميراث اسلامي ايران، تحقيق: رسول جعفريان، دفتر هشتم، قم، مكتبة آيت الله مرعشي نجفي، ١٣٧٧ش.

-كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تهران، الطبعة الحجريّة، ١٣٠٥ق.

-كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: حسن حسيني لواساني، صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٥٣ق.

-كشف اليقين، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: حسين درگاهي، تهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، ١٤١١ق/ ١٩٩١م.

گوهر مراد، عبدالرزاق فياض لاهيجي، تهران، كتابفروشي اسلاميه، ١٣٧٧ق.

-المستجاد من كتاب الارشاد، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، ضمن: مجموعة نفيسة، قم، كتابخانه آيت‌الله مرعشي نجفي، ١٣٩٦ق.

-مناهج اليقين في أصول الدين، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: محمد رضا أنصاري قمي، قم، مطبعة ياران، ١٣٧٤ش.

-منهاج الكرامة، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: عبدالرحيم مبارك، مشهد، انتشارات تاسوعا، ١٣٧٩ش.

-نهج الحق، الحسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي، تحقيق: عين الله حسني و ديگران، قم، دار الهجرة، ١٤٢١ق.